

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9371

الثلاثاء، 11 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) السيدة باربرا وودوارد	الرئيسة
السيد نيبينزيا الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بريس لوسي إكوادور	
السيد خوجة ألبانيا	
السيدة نسيبة الإمارات العربية المتحدة	
السيد فرانكا دانيشي البرازيل	
السيدة بيرسفيل سويسرا	
السيد جانغ جون الصين	
السيدة نغيما ندونغ غابون	
السيد أنياناه غانا	
السيد دو ريفيير فرنسا	
السيد كاميليري مالطة	
السيد أفونسو موزامبيق	
السيدة توماس - غيرنفيلد الولايات المتحدة الأمريكية	
السيدة شينو اليابان	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20020 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2023/506 و S/2023/507، ويتضمن كل منهما نص مشروع قرار منفصل.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فرانكا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شاركت البرازيل وسويسرا، بوصفهما القائمتين على الصياغة، بنشاط وبصورة بناءة مع جميع أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن الشركاء في المنطقة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء، في المفاوضات المكثفة طوال الأسابيع القليلة الماضية. وقد بذلنا جهدا لمحاولة التوصل إلى نص توافقي قدر الإمكان. وطوال الوقت، لم نسترشد سوى بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري. ونتيجة جهدنا هي مشروع القرار المعدل (S/2023/506) الذي عرضناه على أعضاء المجلس للنظر فيه اليوم.

لقد استمعنا باهتمام إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان. إنها تدعو بشدة إلى الحصول على إذن لمدة عام عند الضرورة لتصميم وتنفيذ المشاريع التي تتجاوز تقديم الإمدادات المنفذة للحياة وتقدم حولا كريمة. وعلى الرغم من أننا نؤيد دعوتها إلى التمديد لمدة 12 شهرا، فإن النص المعروض على الأعضاء ينص على التجديد لمدة تسعة أشهر. إنها محاولتنا المتجددة للتوصل إلى حل توافقي. وسيجدد مشروع القرار الإذن باستخدام معبر باب

الهُوى الحدودي، ولكننا عملنا أيضا على المساعدة على ضمان أن تعكس الصياغة الالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين في سورية من خلال جميع الطرائق. ويتضمن مشروع القرار فقرة عن الطريقة العابرة لخطوط التماس ويدعو إلى توسيع نطاق العمليات الإنسانية وزيادة التمويل لتعزيز أنشطة الإنعاش المبكر، فضلا عن أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية. كما أنه يعالج الطلب على تهيئة الظروف للعودة بطريقة آمنة وطوعية وواعية وكريمة.

ونعتقد أن مشروع القرار هذا حل توافقي عادل. فهو يمثل توازنا بين المواقف المختلفة لأعضاء المجلس. ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في تحقيق تلك الغاية. ومن شأن اعتماد مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة أن يظهر وحدة مجلس الأمن والتزامه فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية بشكل عام وباحتياجات الشعب السوري في هذه الحالة المحددة. ونزكي مشروع القرار الآن للمجلس ونطلب إلى جميع الأعضاء تأييده.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان قبل التصويت بالنيابة عن أعضاء المجلس العشرة المنتخبين (E-10).

يعرب الأعضاء العشرة عن تقديرهم للجهود المكثفة التي بذلها القائمان بالصياغة، البرازيل وسويسرا، لصياغة نص متوازن يعكس آراء الوفود وشواغلها المشروعة، والأهم من ذلك، يلبي الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب السوري. وسيضمن مشروع القرار (S/2023/506) المعروض علينا التدفق المستمر للمساعدات إلى 4 ملايين شخص بحاجة إلى دعم إنساني طارئ في شمال غرب سورية. ولا تزال آلية تقديم المعونة عبر الحدود شريان حياة حاسم، ولا سيما بعد الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير.

ويأذن مشروع القرار بتمديد الآلية لمدة تسعة أشهر، وبذلك يسمح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى المحتاجين بفعالية وبإمكانية أفضل للتنبؤ، تحت المراقبة الصارمة للأمم المتحدة. ونشيد بجهود جميع الوفود، بما فيها الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس والإمارات العربية المتحدة، على مقترحاتها البناءة.

مشروع القرار التوفيقي الذي قدمه القائمان بالصياغة (S/2023/506). وستعني الكيفية التي نصوت بها جميعا الكثير. فدعم مشروع القرار سيوسع نطاق المساعدة الإنسانية للشعب السوري ويضمن عدم قطع المساعدات في عز الشتاء. ولكن إذا اعترضت أي دولة عضو على مشروع القرار، فإنها ستصوت على إغلاق شريان حياة إنساني بالغ الأهمية. ومن غير المعقول اليوم أن تتوقف المساعدات عبر الحدود عبر باب الهوى مؤقتا بينما ينتظر العاملون في المجال الإنساني أن يتصرف مجلس الأمن. وليس هناك وقت نضيقه. فالشعب السوري يعتمد علينا - أشخاص مثل محمد الفندي، الذي يعيش في مخيم بالقرب من الحدود السورية التركية. فعندما سئل محمد عن رهانات التصويت على مشروع القرار هذا، قال:

”إن إغلاق المعبر أمام المساعدات الإنسانية يعني الموت جوعا لمعظم سكان المخيم“.

إنه يقول: ”الموت جوعا“. فرهانات هذا التصويت هي حياة أو موت بالمعنى الحرفي للكلمة. وقد كتبت 32 منظمة غير حكومية في رسالة إلى المجلس:

”إذا لم يجدد المجلس هذه الآلية، فإنه سيبحث برسالة إلى السوريين مفادها أن المجلس مستعد لقبول المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، التي يمكن تجنبها، أمام ناظريه“.

وكثيرا ما تكون المسائل المعروضة على المجلس خلافية، وهذا أمر متوقع، ولكن هذا التصويت ينبغي ألا يكون خلافا أو مثيرا للجدل. إننا نعلم أن الآلية العابرة للحدود تسمح بوصول الغذاء والماء والدواء والضروريات الأخرى إلى 2.7 مليون شخص في سوريا كل شهر. ونعلم أن الآلية العابرة للحدود هي واحدة من أكثر المعابر خضوعا للرصد والتفتيش في العالم. وقد رأيت ذلك خلال زيارتي لباب الهوى. ونحن نعلم أن الوضع الإنساني في سورية لم يكن قط أكثر خطورة. فقد دفع اثنا عشر عاما من الحرب والزلازل المدمرة هذا العام الشعب السوري إلى حافة الهاوية. وهذه هي اللحظة المناسبة لزيادة دعمنا للسوريين الضعفاء. وبالتالي قمنا، في أعقاب الزلازل، بزيادة

ويجسد النص أيضا المسائل التي أثارها أعضاء المجلس والبلد المعني، مثل التمويل الإنساني، وأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وعمليات التسليم عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سورية، وتهيئة الظروف للعودة بطريقة آمنة وطوعية وواعية وكريمة.

ولئن كان الأعضاء العشرة يفضلون إذنا أطول للولاية، فإننا نسلم بفائدة التمسك بالموقف الموحد للمجلس ونحث بقوة جميع أعضاء المجلس على التصويت لصالح مشروع القرار هذا. فمشروع القرار لا يمثل مسعانا الدبلوماسي الجماعي للتوصل إلى نص توفيقي فحسب، بل يظهر أيضا تصميمنا على تلبية الاحتياجات الماسة للشعب السوري.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): لقد انخرطت غابون وغانا وموزامبيق، مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، منذ البداية، في عملية المفاوضات بحسن نية، بهدف نهائي هو اعتماد نص متوازن يكون مقبولا لجميع أعضاء مجلس الأمن. وتأسف المجموعة، في ذلك الصدد، لأن يتعامل المجلس اليوم مع مشروعين (S/2023/506 و S/2023/507) بشأن الحالة الإنسانية السورية. وقد سعينا دائما إلى اعتماد مشروع قرار يتوافق الآراء يكون داعما لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب السوري. وبين ولاية سنوية وولاية نصف سنوية، نعتقد أن ولاية الأشهر التسعة تعكس أفضل خيار متاح ينبغي أن يحظى بتوافق آراء المجلس. ولذلك ستصوت المجموعة مؤيدة لمشروع القرار (S/2023/506) الذي يؤيده أعضاء المجلس الـ 10 المنتخبون، مسترشدين فقط بالدفاع عن المصالح العليا للشعب السوري.

ونشكر المشاركين في القيام بالصياغة، البرازيل وسويسرا، على جهودهما في محاولة لحث جميع أعضاء المجلس على العمل معا. وتتعهد المجموعة بمواصلة القيام بدور بناء في مساعدة المجلس على صياغة موقف توافقي بشأن هذه المسألة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر القائمين بالصياغة. سنصوت، بعد لحظات، على

مبرر مشروع أو إنساني للتصويت ضد مشروع القرار هذا. لا شيء على الإطلاق. فيجب علينا أن نمد شريان الحياة الحيوي هذا، ويجب علينا أن نضمن استمرار وصول المساعدات إلى الشعب السوري خلال أشهر الشتاء الباردة. لذلك لنضع جانبا الألاعيب الجيوسياسية. ولنفعل الشيء الصائب. لنفعل الشيء الإنساني، ولنواصل تقديم المساعدة المنقذة للحياة للشعب السوري. وستصوت الولايات المتحدة مؤيدة مشروع القرار، وسنحث جميع أعضاء مجلس الأمن على أن يحذوا حذونا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرارين المعروضين عليه. سأطرح للتصويت أولاً مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/506، الذي قدمته البرازيل وسويسرا. أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): نال مشروع القرار 13 صوتاً مؤيداً، مقابل صوت واحد، وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

المساعدة المقدمة إلى المنطقة. والولايات المتحدة هي أكبر جهة مانحة إنسانية منفردة للشعب السوري، ونحن بحاجة إلى أن ينبرى الآخرون ويشاركونا، خاصة في الوقت الحالي، حيث لا يزال نداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل سورية يعاني من نقص حاد في التمويل.

ولكن لنكن واضحين. لن يلبي أي قدر من المساعدات احتياجات الشعب السوري إذا لم يكن بمقدور المساعدات الوصول إليه. لقد أوفت الولايات المتحدة بتعهداتها بدعم تسليم المساعدات عبر خطوط التماس وجهود الإنعاش المبكر، ولكن لا شيء يمكن أن يحل محل نطاق وحجم المساعدات عبر الحدود. وبعد الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير، والتي أغلقت باب الهوى مؤقتاً، مع ارتفاع الاحتياجات، رأينا مدى عدم كفاية نقطة عبور حدودية واحدة. ولذلك السبب، دعت الولايات المتحدة، إلى جانب المنظمات الإنسانية والدول الأعضاء الأخرى، إلى أن يوسع مشروع القرار هذا آلية المعونة عبر الحدود لتشمل جميع نقاط العبور الحدودية الثلاث المستخدمة حالياً، وهي باب الهوى وباب السلام وباب الراعي. وبحسب ما ورد أبلغ الأسد الأمم المتحدة وبعض أعضاء المجلس أنه مستعد لإبقاء تلك المعابر الحدودية الإضافية مفتوحة بعد 13 أغسطس، لكنه لم يقدم هذا الالتزام علناً أو يدع إلى تمديد الآلية. وإذا أخفق النظام في الوفاء بوعده فسوف نجعل ذلك على رأس جدول أعمال المجلس خلال رئاستنا لمجلس الأمن في آب/أغسطس. وأنا عند وعدي في ذلك الشأن.

إن هذا النص هو حل وسط، ومن نواح كثيرة، هو حقا الحد الأدنى. ومشروع القرار هذا لا يرقى إلى مستوى ما دعانا مسؤولو الأمم المتحدة وقادة المساعدات الإنسانية إلى القيام به. فهو لا يرقى إلى مستوى ما تتطلبه تلبية الاحتياجات في الميدان. وقد حث الأمين العام والمنظمات غير الحكومية في الميدان المجلس على تمديد الآلية عبر الحدود لمدة 12 شهراً. وأيدت الولايات المتحدة والغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن تمديداً لمدة 12 شهراً. ولئن كنا سنؤيد مشروع القرار التوفيقي المقدم اليوم، فإننا نعلم أنه لا يفي تماماً باحتياجات اللحظة. ومن الآن فصاعداً، سنواصل العمل مع شركائنا لتلبية الاحتياجات الهائلة للشعب السوري. وخلاصة القول هي: لا يوجد

التماس، متاحة للجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ولا تزال العملية عبر الحدود شريان حياة لملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

ونرحب بمشاركة جميع الأطراف خلال عملية التفاوض هذه. ونحن ممتنون للدعم الذي تلقاه نهجنا ونصنا من الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس. ونأسف بالغ الأسف لأن هذا الحل التوفيقى قد رُفض من خلال استخدام واحد لحق النقض.

تسترشد البرازيل وسويسرا، بوصفهما شريكين في صياغة النص، بالواجب الإنساني. لذلك فلن ندع حق النقض هذا يوقف جهودنا الدؤوبة لإيجاد حل. وسنواصل العمل مع جميع أعضاء المجلس لضمان استمرار وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين.

في الليلة الماضية، انتهت ولاية الآلية العابرة للحدود وتركت ملايين الأشخاص يتساءلون عما إذا كانوا سيستمررون في تلقي المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها. ولا يمكننا نحن، أعضاء مجلس الأمن، أن نخذل ملايين الناس في سورية الذين يعتمدون على المساعدة. ولا يمكننا أن نخذل الآلاف المؤلفة من الذين يساعدونهم يوماً بعد يوم، ولا يمكننا أن نستمر في مشاهدة الحالة على أرض الواقع تزداد سوءاً. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تجديد الولاية للمعونة العابرة للحدود، وسنواصل العمل لإيجاد أرضية مشتركة ولضمان أن نرقى جماعياً إلى مستوى تلك المسؤولية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن هذه لحظة محزنة حقاً. إنها لحظة محزنة للشعب السوري، وهي لحظة محزنة لمجلس الأمن، باستثناء بلد واحد. وما شهدناه للتو - وما شهدته العالم من فوره - كان عملاً من أعمال القسوة المطلقة. وقفت غالبية أعضاء المجلس معاً لتمديد شريان الحياة الإنساني هذا لإنقاذ الأرواح، لكن أحد الأعضاء الدائمين عرقل مشروع القرار التوفيقى هذا (S/2023/506)، وما عليّ إلا أن أسأل لماذا.

لم ترق روسيا إلى مستوى مسؤوليتها بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وهي لا ترقى إلى منزلة هذه الهيئة. وهذه إهانة جسيمة

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر البرازيل وسويسرا بخيبة أمل كبيرة لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار (S/2023/506) بشأن إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية والذي صوتنا عليه للتو.

لقد تواصلنا، خلال الأسابيع الأخيرة، مع جميع أعضاء المجلس، فضلاً عن الشركاء في المنطقة، ولم ندخر أي جهد - أي جهد كان - لمراعاة الشواغل والتوصل إلى أرضية مشتركة. لقد شاركنا بشكل بناء وبجسنة نية، وحافظنا دائماً على هدف واحد وواضح في أذهاننا: ضمان حصول ملايين الأشخاص المحتاجين على المساعدة الإنسانية التي يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة في أصعب الظروف.

وكان من شأن النص أن يضمن استمرار وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المحتاجين في شمال غرب سورية بجميع الطرائق، عبر الحدود وعبر خطوط التماس ومن قبل جميع الجهات الفاعلة الإنسانية دون استثناء. وقد شدد الأمين العام، فضلاً عن الشركاء في المجال الإنساني العاملين في الميدان، على أن فترة الولاية البالغة 12 شهراً ستوفر للجهات الفاعلة في المجال الإنساني القدرة اللازمة على التنبؤ لتخطيط عملياتها.

وعلى الرغم من أننا نسمع مناشداتهم ونؤيدها، فقد قدمنا تنازلاً آخر - التمديد لمدة تسعة أشهر. ومن شأن هذا الجدول الزمني أن يسمح بسد فجوة أشهر الشتاء القاسية وأن يسمح في الوقت نفسه بتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك جهود الإنعاش المبكر التي يدعو إليها مشروع القرار. وفي سياق الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم التي تتجاوز بكثير الأموال المتاحة، سيحسن هذا من فعالية تكلفة الاستجابة الإنسانية السورية بأكملها.

إن الإحباطات التي يتلقاها مجلس الأمن شهرياً لا تدع مجالاً للشك في أن الاحتياجات الإنسانية في سورية باتت أكبر من أي وقت مضى. وقد أدت الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير إلى زيادة تفاقم أزمة إنسانية بالغة التعقيد أصلاً. وقد أكدنا باستمرار على الحاجة إلى أن تكون جميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط

وكما نعلم جميعاً، فإن احتياجات السوريين بلغت أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع. وتعني نتيجة هذا التصويت السلبي تعطيلًا كبيراً للأنشطة الإنسانية في سورية. لذلك فإن حق النقض سيُفسر على أنه تجاهل تام لمعاناة الشعب السوري وحياته.

وفي قادم الأيام، ستواصل اليابان العمل البناء مع أعضاء المجلس الآخرين لإيجاد ترتيب واقعي يعالج بشكل كلي الوضع الإنساني الخطير في سورية. وإلى أن نتوصل إلى حلٍ سياسي جامع وشامل ومستدام وفقاً للقرار 2254 (2015)، يجب أن نضع احتياجات الشعب السوري على رأس جدول أعمالنا.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر القائمين على الصياغة، البرازيل وسويسرا، على جهودهما الدؤوبة خلال عملية مفاوضات بناءة للغاية. وكنا سعداء بالعمل بنشاط معهم ومع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، ولكن للأسف ضاعت هذه الجهود سدى.

إن ما حدث للتو هو نكسة رهيبية. إنه أحد تلك الأيام الحزينة للمجلس والأمم المتحدة والعالم الإنساني بأسره. إنها طعنة في ظهر التضامن - أحد أسباب وجود الأمم المتحدة.

يتطلع ملايين السوريين المحتاجين ومئات الجهات الفاعلة الإنسانية المستعدة لمساعدتهم بفارغ الصبر إلى مجلس الأمن لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمدة 12 شهراً. وقد دأبت الأمم المتحدة على تقديم هذه القضية على أعلى المستويات وفي هذه القاعة - وقد أثارها مسؤولو الأمم المتحدة في الميدان مرات عديدة - بغية ضمان إمكانية التنبؤ والتأهب والكفاءة.

وعلى نحو ما ذكر من قبل، فإن مجموعة مكونة من 32 منظمة غير حكومية تعمل في سورية - أشخاص يعيشون كل يوم مع المحتاجين، وليس في نيويورك - تصف معبر باب الهوى بأنه أهم خط إمداد لتوفير الغذاء والرعاية الطبية والمأوى. والولاية لمدة تسعة أشهر كما هو مقترح، على الرغم من أنها ليست مثالية، كانت ستوفر على نحو مستمر تقديم المساعدات الإنسانية لأكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية، لا يحتاجون إليها كترف ولكن من أجل البقاء؛ لا كخيار ولكن كحاجة حيوية حاسمة.

للقيم التي نعزّز بها جميعاً، ولجهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، وقبل كل شيء للشعب السوري الذي تحمّل الكثير من المعاناة والعنف بلا داع على أيدي نظام الأسد.

وكما قلت من قبل، كان هذا النص حلاً وسطاً، وكان من نواحٍ كثيرة الحد الأدنى المطلق الذي يمكننا تحقيقه. ولكن الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين أيدوا مشروع القرار الذي قدمه القائمان على الصياغة بروح توفيقية. ولم تستطع روسيا حتى فعل ذلك. والآن يجب على موسكو أن تستجيب للمجتمع الدولي، وعلى وفدها في مجلس الأمن أن يكون مسؤولاً أمام الشعب السوري. وسيتعين عليها أن تقف أمام الجمعية العامة وتشرح لماذا تجاهلت الاحتياجات الإنسانية الماسة لأكثر من 4 ملايين سوري. سيتعين على روسيا محاولة تبرير ما لا يمكن تبريره.

ولا يمكننا أن نقبل هذه العرقلة. ويجب أن نستمر في المحاولة. إن الشعب السوري يعتمد علينا، ويجب علينا جميعاً أن نحثّ روسيا على العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. فلا مجال الآن لإضاعة الوقت. وحياتة الناس في خطر.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): تأسف اليابان البالغ الأسف لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار الذي كان سيعيد الإذن بألية المعونة الإنسانية عبر الحدود في سورية لمدة تسعة أشهر أخرى (S/2023/506). ونشعر بخيبة أمل شديدة لأن حق النقض قد استُخدم اليوم، مما يعوق إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى أكثر من 4 ملايين شخص محتاج.

وقد أدى استمرار العنف وانعدام الأمن، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتفشي الكوليرا، وزلازل 6 شباط/فبراير التي زادت الطين بلة، إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل في سورية. وكان الهدف من مشروع القرار الذي استُخدم ضده حق النقض هو تشجيع المزيد من المساعدات المنقذة للحياة لسورية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك دعم التعافي المبكر. ويجب على المجلس أن يظهر الوحدة، وأن يقدم تنازلات، وأن يخفف في نهاية المطاف من معاناة السوريين.

يفضح موقفهم الحقيقي من الآلية العابرة للحدود، التي لا يهتمون بها إلا ليتسنى لمعونتهم إمداد الإرهابيين في إدلب. نعم، إنهم يتكلمون عن حالة حياة أو موت في سياق الآلية العابرة للحدود. وكل هذا خداع ونفاق. فهناك طرق لمساعدة الناس دون الآلية العابرة للحدود إن كانت هناك رغبة في القيام بذلك. إنهم يحاولون إقناعنا بأن إغلاق معبر باب الهوى سيؤدي إلى انهيار المساعدات الإنسانية المقدمة للناس في إدلب، متجاهلين تماما أن الحكومة السورية فتحت بموجب قرارها السيادي نقطتين إضافيتين عبر الحدود تؤديان وظائفهما.

ونود أن نشكر زملاءنا الإماراتيين والأفارقة والبرازيليين الذين بذلوا جهودا تستحق التقدير لتجنب العرض الذي تم تقديمه اليوم والتوصل إلى تسوية. وللقيام بذلك، كان من المهم قبل كل شيء النظر في موقف الدولة التي تتأثر مصالحها مباشرة بمشروع القرار المعني - أي سورية. بيد أن زملاءنا من سويسرا، الذين احتكروا الملف الإنساني السوري بشكل أساسي، أثبتوا أنهم غير قادرين تماما على ذلك. وكانوا منذ البداية يعززون مصالح الأعضاء الغربيين في المجلس وحدهم، بينما يتجاهلون مطالب سورية المشروعة. وكانت النتيجة مشروع قرار لا يوفر لنا حتى الأمل في حدوث تحسين فعلي للآلية، وهو ضرورة شدد عليه العديد من أعضاء المجلس. إنه ليس نصا توافيقيا، كما عرضه بعض زملائنا بمكر.

ولسنا على استعداد لنبارك آلية سيتمكن الإرهابيون من إدلب بموجبها، مع الإفلات من العقاب، من منع المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن من دخول منطقتهم، في حين تمول البلدان الغربية أساسا مشاريع الإنعاش المبكر والمعونة الإنسانية فقط في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية، وبينما تخنق سورية بجزءات غير إنسانية. ناهيك عن أن الآلية العابرة للحدود كما نعلم جميعا، انتهاك واضح لسيادة سورية وسلامة أراضيها كان مسموحا به قبل خمس إلى سبع سنوات، ولكن يبدو أن الزمن عفا عليه تماما اليوم. وينصح ممثل الولايات المتحدة أن يسأل الشعب السوري عن الشعب السوري. وسيكون من الأفضل التحدث إلى السوريين حول قانون "مكافحة التطبيع مع نظام الأسد"،

لقد أصبح المجلس، المسؤول عن تحقيق السلم والأمن، رهينة لإساءة استخدام مخزية أخرى لحق النقض. واليوم، فإن المجلس، الذي يفترض فيه أن يمثل آمال الناس في عالم أفضل، قد قرر تجويع المحتاجين وحرمان الأطفال من الغذاء وحرمان المسنين من الرعاية الطبية. إن موقف روسيا خاطئ لأن قرارها يتعارض مع الحياة. وهذا يوم من تلك الأيام التي أصبح فيها من الصعب علينا بشكل متزايد أن نواجه بشكل مقنع الأشخاص الذين ينتقدون الأمم المتحدة - أولئك الذين يعتقدون أن هناك خطأ خطيرا في منظماتنا ومجلس الأمن والطريقة التي يعمل بها في الوقت الحاضر، بإساءة استخدام حق النقض والألعايب الجيوسياسية المقززة التي تمارس على حساب حياة الأبرياء. وينبغي عدم الخلط أبدا بين مساعدة المحتاجين والسياسة. وهذا ما فعله أحد الأعضاء الدائمين الآن - للأسف، وكما هو متوقع ولسوء الحظ وبشكل مخز.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضطر اليوم مرة أخرى لأن نشهد عملا آخر تقوم به البلدان الغربية في العرض المعنون "الآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية". إن خصائصه المميزة الرئيسية تجاهل تام لمصالح الشعب السوري، التي يفترض أنها تريد حمايتها بشدة، رغبة في استقزاز روسيا بشكل مصطنع لاستخدام حق النقض. لقد سمعنا اليوم وربما سنستمع مرة أخرى في وقت لاحق اتهام روسيا بالقضاء على الآلية العابرة للحدود. إنه غش وخداع. وبالاثني عشر شهرا أو التسعة أشهر التي صورت على أنها حل توفيق في تمديد الآلية العابرة للحدود، أراد شركاؤنا الغربيون إهداء السوريين لا شيء بتاتا.

وعندما حاولنا التوصل إلى تسوية بحسن نية، رأينا ما كتبه بعض زملائنا في المراسلات بشأن هذه المسألة. لقد قالوا إنهم قدموا بالفعل عددا لا يصدق من التنازلات لروسيا، وتحديدًا فيما يتعلق بالأنشطة عبر خطوط التماس وإزالة الألغام وعودة اللاجئين والإنعاش المبكر. فهل كل ما ذكرته للتو هو ما نسميه تنازلات؟ إن زملاءنا يفضحون أنفسهم ببساطة بتسمية الأحكام التي كان ينبغي أن يتضمنها مشروع القرار S/2023/506 بشكل تلقائي "تنازلات" لروسيا وسورية. إنه

الذي سيخفق سورية تماما. وبالحدوث عن معاناة الشعب السوري، ودعم يتحدثون عن كيف أن جزاءاتهم لا تسمح للسوريين حتى بشراء الأدوية والمعدات المنقذة للحياة.

وقد عمل القائمان بالصياغة وأغلبية أعضاء المجلس بحسن نية لمحاولة تحقيق ذلك، بما في ذلك من خلال إيجاد تسوية لمدة أحد عشر ساعة لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة. لكن روسيا استخدمت مرة أخرى حق النقض لتقييد وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى 4 ملايين سوري. ولا توجد حجة منطقية أو أخلاقية لاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار هذا. وينبغي لمنظمات المساعدة الإنسانية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وينبغي ألا تستغلها روسيا كرهينة.

منذ عام 2014، لم تبرح روسيا عاما بعد عام تقلص شريان الحياة الوحيد للمساعدات الإنسانية. واليوم، واصلت جهودها لتقييد إمكانية الوصول إلى المحتاجين. وبصفتنا المملكة المتحدة، سنواصل، كما فعلنا كل عام، تغليب مسؤوليتنا الإنسانية على المصالح السياسية. وندعو روسيا إلى أن تحذو حذونا. ويجب علينا مراعاة احتياجات الشعب السوري أولا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/507، المقدم من الاتحاد الروسي.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الصين، الاتحاد الروسي

المعارضون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، البرازيل، إكوادور، غابون، غانا، اليابان، مالطة، موزمبيق، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة

إن المشاكل التي فشل حاملو القلم السويسريون المعنيون بالملف السوري في حلها اليوم لا علاقة لها بالجدول الزمني لمشروع القرار، بل تتعلق بمضمونه. وبصفة أساسية، فإن زملاءنا من سويسرا تمادوا للأسف وقادونا جميعا إلى طريق مسدود، ولم يبذلوا أي جهد لإخراجنا منه. وبطبيعة الحال، يمكننا الخروج منه وإنقاذ الحالة، ولكن فقط بتأييد مشروع قرارنا (S/2023/507)، الذي سنصوت عليه بعد التصويت على مشروع القرار السويسري (S/2023/506)، والذي ينص على تدابير عملية لإصلاح الآلية العابرة للحدود. وإنني أحذر الجميع هنا والآن من أنه إن لم يحصل مشروع نصنا على التأييد، فقد يتم إغلاق الآلية العابرة للحدود. وفي ظل هذه الظروف، لن نقبل تمديدا فنيا لأي فترة زمنية، وكما أشار زملاؤنا السويسريون ببلاغة في الأيام القليلة الماضية، فإنهم ليسوا على استعداد لتقديم تنازلات، وببساطة، نفذ الوقت المتاح للمجلس. وأود أن أطلب من أي عضو مهتم بالحفاظ على الآلية العابرة للحدود أن يضع ذلك في الاعتبار عند التصويت على مشروع قرارنا، الذي يراعي مصالح الشعب السوري مراعاة حقيقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل

المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر للبرازيل وسويسرا على عملهما بصفتها قائمتين بالصياغة. لقد كان الأمين العام واضحا تماما. وطلب من المجلس منح العاملين في المجال الإنساني تفويضا مدته 12 شهرا لتقديم المساعدات إلى 4.1 مليون شخص ممن هم في أمس الحاجة إليها. وقد قام الشركاء في المجال الإنساني الذين يقدمون لنا إحاطات بانتظام بتبيان الحجج بذلك الشأن مرارا وتكرارا. كما دعت دول المنطقة المتأثرة بشكل مباشر بالنزاع في سورية إلى تحديد ولاية مدتها 12 شهرا. وكان الشركاء الذين التقيت بهم في الميدان في الشهر الماضي على الحدود السورية واضحين.

إلى تجديد الولاية اليوم، في ضوء الوضع الإنساني الحالي في سوريا، تؤيد الصين استمرار آلية تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، ترى الصين أنه يجب على المجلس أن يأخذ على محمل الجد المشاكل وأوجه قصور آلية الإغاثة الإنسانية القائمة وأن يبذل جهوداً لمعالجة تلك المشاكل وأوجه القصور.

أولاً، يجب اتخاذ تدابير عملية لمنع الأطراف التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على شمال غرب سورية من عرقلة جهود الإغاثة عبر خطوط التماس مرة أخرى وضمان تكثيف تواتر ونطاق جهود المساعدات عبر خطوط التماس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ثانياً، يجب تعزيز توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية المبذولة من العاملين في المجال الإنساني. وينبغي إدماج إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في عملية الإنعاش المبكر، إلى جانب الجهود الرامية إلى دعم الشعب السوري في المجالات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة من أجل تعزيز مكاسب الإنعاش المبكر.

ثالثاً، يجب علينا أن نكفل التمويل الإنساني الكافي لسورية، وهو أيضاً جانب مهم من جوانب قياس مدى تنفيذ القرار.

رابعاً، يجب أن نقر بالأثر السلبي للجزاءات الانفرادية على العمليات الإنسانية وأن نتخذ تدابير عملية للتصدي لتلك الآثار السلبية. وبصفة عامة، ينبغي لأي إجراء يتخذه مجلس الأمن أن يفضي إلى تخفيف حدة الحالة في الشرق الأوسط وتعزيز المصالحة السياسية بين سورية والبلدان المعنية، بدلاً من التسبب في توترات وصعوبات جديدة.

وفي الفترة الأخيرة، اضطلعت البرازيل وسويسرا بقدر كبير من العمل بوصفهما القائمين على الصياغة. كما بذلت الإمارات العربية المتحدة والصين وموزمبيق والدول الأعضاء الأفارقة الأخرى في المجلس جهوداً إيجابية من أجل حل المسائل المطروحة. بيد أن المواقف داخل المجلس منقسمة انقساماً حاداً، وعلى وجه الخصوص، لم يتحقق توافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية مثل الجزاءات الانفرادية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على صوتين مؤيدين، مقابل 3 أصوات معارضة، مع امتناع 10 أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): صوت مجلس الأمن من فوره على مشروع قرارين بشأن تجديد التفويض بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، ولم يعتمد أي منهما. وتأسف الصين لفشل المجلس في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة المهمة.

لقد ظل موقف الصين من الحالة الإنسانية في سورية ثابتاً وواضحاً. لقد أكدنا دائماً أن المساعدة الإنسانية لسورية يجب أن تقدم بطريقة تحترم سيادة سورية وتولي الحكومة السورية لزاماً الأمور. ويجب أن يصبح إيصال المساعدات عبر خطوط التماس السبيل الرئيسي لتقديم المساعدة الإنسانية في سورية. وكانت آلية تقديم المساعدات عبر الحدود ترتيباً عاجلاً ومؤقتاً اتخذ في ظل ظروف محددة، وهناك حاجة إلى التعجيل بالانتقال إلى تقديم المساعدة عبر خطوط التماس وإلى الإنهاء التدريجي لآلية تقديم المساعدات عبر الحدود بمرور الوقت إلى أن توقفها تماماً.

وعلى مدى السنوات الماضية، وفي كل مرة يتناول فيها المجلس هذه المسألة، كانت المناقشات على الدوام محتدمة جداً والجلسة مشحونة وحافلة بالمصاعب والتقلبات والمنعطفات. ومنذ تموز/يوليه الماضي، توصل المجلس في الواقع إلى ترتيب منظم تستعرض بموجبه هذه المسألة كل ستة أشهر، مما يوفر للمجلس المرونة اللازمة لتقييم تنفيذ القرار في الوقت المناسب وتعديل الولاية وتحسينها على وجه السرعة. بيد أن الوقائع تظهر أن طول تجديد مدة الولاية ليس بالعقبة الرئيسية أمام تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية، وينبغي ألا تمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون التوافق بين أعضاء المجلس. وبالنظر

ويتفق المجتمع الإنساني بالإجماع على أن التجديد لمجرد ستة أشهر غير كاف. وتتطلب العمليات الإنسانية إمكانية التنبؤ والاستقرار. وسيكون التجديد لمدة ستة أشهر أكثر إشكالية، لأنه سيُغرق سورية في حالة من عدم اليقين في منتصف فصل الشتاء في نفس اللحظة التي تمس فيها الحاجة إلى المساعدات. ولهذا السبب، صوتت فرنسا ضد النص الذي اقترحه الاتحاد الروسي، والذي رُفِض اعتماده، بالمناسبة، على نحو سليم الآن للتو. وتدعو فرنسا جميع أعضاء المجلس إلى إظهار الوحدة والمسؤولية ومواصلة الحوار من أجل تجديد هذه الآلية الحيوية، كما دعا الأمين العام نفسه، إلى جانب الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاعتماد على تصميم فرنسا وتعبئتها لتحقيق تلك الغاية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة ملتزمة بتجديد الإذن للآلية العابرة للحدود. وكما قلت في وقت سابق من هذا الصباح، هذا واجب أخلاقي وإنساني. فالشعب السوري يعتمد علينا لإنجاز ذلك. ومع ذلك، فلا يمكن أن تؤيد الولايات المتحدة وفق ما يمليه عليها ضميرها النص الذي فرضته روسيا على المجلس. ولم يكن بوسع مشروع القرار الروسي (S/2023/507) ضمان استمرار إيصال المساعدات إلى الشعب السوري خلال أشهر فصل الشتاء الباردة. فلنكن واضحين. لقد بذل كلا المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري كل جهد ممكن للاستماع إلى جميع أعضاء المجلس والتوسط في حل وسط، وكان أعضاء المجلس الـ 10 المنتخبون متحدين. لكن روسيا رفضت المشاركة بشكل هادف في المفاوضات وطالبت بدلا من ذلك بأن يقبل الجميع إنذارها النهائي، مثل المتمتر في الملعب. وبالنسبة لممثلي روسيا كان هذا بمثابة موقف محدد دون سواه، وقد أخرجوا التصويت بينما تظاهروا بالتفاوض. ثم نسمعهم هذا الصباح يقولون إنه إذا لم يُعتمد مشروع قرارهم، فقد انتهى الأمر. هذه هي طريقتهم في التفاوض. إنه ليس سلوك بلد مسؤول، عضو دائم في المجلس. ولم تجبر روسيا على استخدام حق النقض هذا الصباح. فقد اختارت استخدامه.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع أعضاء المجلس لتجديد هذه الآلية المنقذة للحياة، ويجب أن نحث روسيا على إعادة

ونتيجة لذلك، لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات ذات مغزى بشأن إيجاد حل شامل وفعال لتلك المسائل.

والحوار والتشاور هما أفضل وسيلة ممكنة لحل الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء. وبغية حل الحالة الصعبة الراهنة التي يواجهها المجلس، ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالعقلانية والعملية، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة، والتخلي عن المعايير المزدوجة وتسييس المسائل الإنسانية، ومواصلة التفاوض بصبر والسعي إلى إيجاد القاسم المشترك الأكبر والحلول التي تراعي شواغل الآخرين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا لأن مشروع القرار (S/2023/506)، الذي قدمته سويسرا والبرازيل وأيده جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا، لم يعتمد بسبب حق النقض الوحيد الذي استخدمه الاتحاد الروسي. ويعرض هذا القرار المساعدات الإنسانية الدولية في سورية وبقاء الملايين من الناس للخطر، في وقت لم تكن فيه الاحتياجات أشد مما هي عليه منذ عام 2011.

وتشيد فرنسا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها سويسرا والبرازيل للتوصل إلى توافق في الآراء. لا تزال المساعدات الإنسانية عبر الحدود تكتسي أهمية حيوية لملايين السوريين. وقد أظهر الزلزال الذي ضرب البلد في 6 شباط/فبراير بشكل مأساوي أهمية تلك القناة. ولا توجد حاليا وسائل بديلة لتقديم المساعدات لأكثر من 4 ملايين شخص، في الوقت يواصل فيه النظام السوري استخدام المساعدات لأغراض سياسية.

لقد كانت الأمم المتحدة واضحة جدا. وتجديد الولاية لمدة سنة واحدة ضروري لتخطيط العمليات الإنسانية. ما فتئ الاتحاد الروسي يعارض باستمرار تلك المدة بدافع الاستخفاف والتلاعب السياسي. ومشروع القرار (S/2023/507) الذي قدمه دليل على ذلك ومن الواضح أنه لا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية في سورية. وأود أن أذكر المجلس بأن أكثر من 90 في المائة من المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة وكندا واليابان. وروسيا لا تقدم تقريبا أي مساعدات إنسانية إلى سورية.

بالمساعدة إلى سورية التي يقول إن روسيا لا تقدمها، ولا للتذكير بمؤتمر بروكسل، الذي لا يُدعى إليه السوريون وحيث تُجمع المساعدات للأشخاص الموجودين خارج سورية، بدون تقديم أي شيء لسورية نفسها، بل وإيجاد عقبات أمام المساعدات لسورية، بما في ذلك من خلال مشاريع التعافي المبكر. فليس لذلك السبب أخذت الكلمة.

لقد فهمت أنه، في أحد البيانات، كان هناك ذكر للعمل بشأن مصير الآلية العابرة للحدود في المستقبل، وأود أن أكرر ما قلته عندما تكلمت بعد التصويت على القرار البرازيلي - السويسري.

”بالطبع، يمكننا ... إنقاذ الوضع، ولكن فقط من خلال دعم مشروع قرارنا (S/2023/507)، الذي سنصوت عليه [بعد...]. مشروع القرار السويسري، والذي يهدف أيضا إلى إصلاح الآلية العابرة للحدود. وإنني أحذر الجميع هنا والآن من أنه إذا لم يتم دعم مشروعنا، فقد تغلق الآلية العابرة للحدود. وفي ظل هذه الظروف، لن نقبل التمديد التقني لأي فترة زمنية“.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد حرصت الجمهورية العربية السورية منذ اليوم الأول لبدء المشاورات المتعلقة بتمديد مفاعل القرار المتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، على تبني نهج بناء يسترشد فقط بتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين في كافة أرجاء سورية بدون تمييز أو إقصاء، لا سيما في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في شباط/فبراير المنصرم. إن هذه الكارثة خلفت تداعيات إنسانية هائلة وفاقمت بشكل كبير الأوضاع الإنسانية الهشة أساسا، وحثمت التعامل مع الوضع بشكل أكثر فعالية وسرعة، وتحقيق استجابة تنموية أوسع وإيجاد حلول ذات تأثير مستدام لتوفير الخدمات الأساسية الضرورية للسوريين.

إن وفد الجمهورية العربية السورية، المعني الأول بالتعبير عن احتياجات السوريين، أبدى انفتاحا وانخراطا إيجابيا مع حاملي القلم الإنساني ومع الدول الصديقة في مجلس الأمن، وعبر عن مشاغله الجوهرية بشأن مشروع القرار الذي قدموه بشكل واضح وشفاف، مستندا في ذلك للتقييم الموضوعي لتطبيق القرار 2672 (2023)، والذي أظهر أوجه الضعف في التنفيذ وحجم الاحتياجات الإنسانية

النظر في موقفها، ولكن في غضون ذلك، أريد أن أوضح أننا سنواصل دعم الشعب السوري.

السيد فرانكا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت البرازيل عن التصويت على مشروع القرار S/2023/507، الذي من المهم الإشارة إلى أننا أدرجنا بعض عناصره في مشروع قرارنا الذي قدمه المشاركون في الصياغة (S/2023/506). وبصفتنا مشاركين في الصياغة في هذا الملف الصعب جدا على جدول أعمال مجلس الأمن، عملنا بلا كلل وبشفافية مع أصدقائنا وشركائنا السويسريين الأعضاء في هذا الأمر لحشد الدعم لنص توافقي يسترشد بالواجب الإنساني.

فمن ناحية، تتمتع البرازيل بروابط تاريخية وإنسانية قوية مع سورية، خاصة بسبب وجود مجتمع سوري برازيلي عريق وكبير وحيوي في بلدنا. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الاحتياجات الإنسانية الملحة التي يواجهها الشعب السوري هذه الأيام، وخاصة في أعقاب الزلزال المميت الذي ضرب في شباط/فبراير. ومن ناحية أخرى، نصر على أن النص الذي قدمه المشاركون في الصياغة هو الخيار الأفضل للاستجابة للواجب الإنساني في سورية اليوم. وينص على تمديد الآلية الحالية لفترة زمنية تتوافق بشكل أوثق مع ما طلبته بشكل مشروع ورسمي جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، الحكومية وغير الحكومية، وبالإضافة إلى ذلك يعالج الشواغل المشروعة التي أثارها سورية. والأولوية المطلقة الآن هي كفالة توفير المساعدات الحيوية بدون انقطاع وفي الوقت المناسب لجميع السوريين المحتاجين، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية أو أيديولوجية أخرى. ونظرا لاستمرار المأزق المثير للقلق في المجلس، من الأهمية بمكان أن ننحي الخلافات السياسية جانبا وأن نستجيب بفعالية لنداء الشعب السوري بتقديم المساعدة الإنسانية. والبرازيل، في دورها كشريك في الصياغة مع سويسرا، تظل ملتزمة بالبحث عن أرضية مشتركة وصياغة حل توافقي أساسي، وستحافظ على ذلك الالتزام حتى النهاية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد طلبت الكلمة ليس من أجل الدخول في جدل مع زميلي الفرنسي فيما يتعلق

يستغرب وفد بلدي الإصرار على تمديد ولاية القرار لمدة تزيد على ستة أشهر بذريعة الحاجة إلى التخطيط وقابلية التنبؤ. ويتساءل وفدي في الوقت نفسه: كيف يمكن ضمان قابلية التخطيط والتنبؤ في ظل النقص الهائل في التمويل والذي لم تصل نسبته لهذا العام حتى الآن إلى 12 في المائة.

إن وفد بلدي يستهجن إصرار بعض الوفود الغربية في هذا المجلس على تشويه الحقائق وحرف النقاش عن الشواغل المحقة والموضوعية التي عبرنا عنها ودعمها وفد الاتحاد الروسي، من بين وفود أخرى. إن مواصلة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لتسييس العمل الإنساني وعرقلتها لأي جهد صادق للتخفيف من معاناة السوريين وإمعانها في استخدام هذه الآلية أداة ضغط وابتزاز سياسي ضد بلدي هو الذي أوصل المجلس أدى إلى حالة الانقسام التي شهدناها اليوم.

إن وفد بلدي يتقدم بالشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بتقديم مشروع القرار الذي تم التصويت عليه للتو (S/2023/507). والشكر موصول أيضا إلى الصين التي أيدته انطلاقا من الحرص على تحسين الوضع الإنساني في سوريا من خلال تعزيز جوانب القرار 2672 (2023) وضمان تنفيذ ركائز جوهرية فيه بما ينعكس إيجابا على الوضع الإنساني للسوريين. إن مشروع القرار الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي يمثل محاولة صادقة لتمكين المجلس من الوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتقه للارتقاء بالوضع الإنساني للسوريين بشكل حقيقي وفعال.

ختاما، وفد بلدي يود أن يشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على الجهود الصادقة التي بذلها للتوصل إلى نص يحظى بتوافق في الآراء. لقد آن الأوان لكي يتحد مجلس الأمن حول نهج موضوعي ومتوازن النهج الإنساني في سوريا يهدف فقط إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

رفعت الجلسة الساعة 11/05

الحقيقية للسوريين، والتي تتطلب إحداث قفزة نوعية للإرتقاء بالاستجابة الإنسانية للوضع المعيشي والخدمي للسوريين. في ضوء ما تقدم، فقد عبر وفد بلدي عن رؤيته لكيفية استجابة هذا المجلس لهذا الوضع الإنساني، وذلك من خلال ما يلي:

أولا، ضرورة تفعيل العمل عبر الخطوط، ولا سيما في ظل الفشل الذريع في تيسير أية قافلة مساعدات إنسانية خلال الستة أشهر الماضية، واتخاذ اجراءات ضرورية في هذا الشأن.

ثانيا، تعزيز مشاريع التعافي المبكر لتشمل تقديم حلول تنمية مستدامة، خاصة بعد الزلزال. بالإضافة إلى تضمين تلك المشاريع قطاعات حيوية أخرى ذات هامة للسوريين كدعم عمليات إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على أرواح السوريين.

ثالثا، توفير المتطلبات اللازمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للمهجرين واللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم.

رابعا، ضمان عدم تأثير التدابير القسرية الانفرادية للاشريعة والأخلاقية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على عمليات الإغاثة الإنسانية التي يستفيد منها السوريون، وعدم إعاقتها لتنفيذ مشاريع التعافي المبكر والتي أشار إليها تقرير الأمين العام (S/2023/284) والذين تحدثوا اليوم عن الموت والحياة، عليهم رفع جزاءاتهم اللإنسانية عن السوريين فوراً بدلا من التباكي عليهم.

خامسا، الاستجابة للقلق إزاء تمويل خطة الاستجابة الإنسانية ودعوة البلدان المانحة إلى الوفاء بتعهداتها وزيادة التمويل الإنساني. فبرنامج الأغذية العالمي وحده سيخفض مساعداته الغذائية إلى أكثر من 2,5 مليون سوري جراء تراجع التمويل.

سادسا، أن تكون مدة هذا القرار ستة أشهر، بما يتيح إجراء عملية تقييم ومتابعة مستمرة لتنفيذ أوجه هذا القرار.

نقدر الجهود التي بذلها حاملا القلم في المجال الإنساني، إلا أنه من المؤسف أن مشروع القرار الذي قدمناه (S/2023/506) لم يعكس تطلعات السوريين ولم يطمئنا على إمكانية تنفيذه بحسن نية.